الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الثلاثاء 27 محرم 1442 هـ/ 15 سبتمبر 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3677

الوسط

Tuesday 15th September 2020 - 14 th year - Issue No. 3677



# «المركزي الكويتي» يخصص سندات بـ290 مليون ديناراً

أعلن بنك الكويت المركزي، امس الاثنين، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق مقابل بقيمة 290 مليون دينار. وحسب بيان للبنك، فقد بلغ أجل تلك السندات 3 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.25 بالمئة.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة. أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

### سهم البورصة مُرشح للصعود في الجلستين المقبلتين شريطة دعم السوق

# مؤشرات البورصة تواصل الصعود احتفالاً بإدراج سهم «بورصة الكويت»

واصلت المؤشرات الكويتية أمس الاثنين، صعودها الجماعي الثالث على التوالي، بالتزامن مع إدراج سهم شركة بورصة الكويت اليوم ضمن قطاع الخدمات المالية بالسوق الأول.

وسجل مؤشر السوق الأول في ختام جلسة امس ارتفاعاً بنحو 0.39 بالمئة، كما ارتفع المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.12 بالمئة و0.22 بالمئة على الترتيب، وبالمحصلة صعد المؤشر العام بواقع 0.32 بالمئة. وارتفعت مستويات السيولة اليوم مع إدراج سهم البورصة، حيث سجلت القيم نمواً بنسبة 32 بالمئة إلى 56.04 مليون دينار، بينما تراجعت أحجام التداول بنحو 18.5 بالمئة إلى 390.55 مليون سهم مقابل 479.05 مليون سهم بالأمس. وحقق سهم بورصة الكويت أنشط سيولة بالسوق بقيمة تداول اقتربت من 9.4 مليون دينار شكلت نحو 16.8 بالمئة من إجمالي سيولة البورصة، وذلك بعد أن تم تنفيذ 2127 صفقة بعدد إجمالي بلغ 8.7 مليون سهم ليُغلق السهم عند سعر 1.055 دينار. في المقابل، تصدر سهم «أعيان للإجارة» نشاط الكميات بتداول 48.33 مليون سهم جاءت بتنفيذ 911 صفقة حققت سيولة بقيمة 4.54 مليون دينار، ليتراجع السهم عند الإغلاق بنسبة 10.13 بالمئة عند مستوى 89.6 فلس. قطاعياً، سجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعاً امس بصدارة المنافع الذي سجل نمواً قدره 2.77 بالمئة ، بينما تراجعت مؤشرات 5 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض نسبته 2.01 بالمئة. وجاء سهم «التجارية» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 12.37 بالمئة، فيما تصدر سهم «استثمارات» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 12.26 بالمئة. وتعليقاً على جلسة الأمس، قال المُحلل الفني لسوق المال مصطفى الجارحي، إن إدراج أسهم شركة بورصة الكويت امس كان له بالغ الأثر الإيجابي على طبيعة التداولات وأداء المؤشرات بشكل عام.

وأوضح الجارحي أن سهم البورصة افتتح أعلى مستوى 1.1 دينار بقليل وشهد زخماً واضحاً في الطلب عليه رغم البداية المُتحفظة، وواصل صعوده ليتجاوز مستوى 1.2 دينار. لكن مع الوصول إلى هذا المستوى بدأ جانب العرض يتفوق نسبياً ليبدأ السهم في التراجع تدريجياً لكنه في النهاية أغلق أعلى مستوى الدينار وهو أمر إيجابي.

وتوقع الجارحي أن يستمر صعود سهم البورصة خلال جلسة اليوم الثلاثاء وربما غد الأربعاء، إذا ساعدت ظروف السوق ودعمت هذا الصعود، لتبدأ عمليات جني الأرباح يوم الخميس المُقبل بالتزامن مع نهاية تعاملات الأسبوع التي عادةً ما تشهد عمليات مضاربية لجني الأرباح مع إجازة البورصة يومي الجمعة والسبت. على الجانب الآخر، تم إدراج بورصة الكويت، امس الاثنين ، أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ضمن قطاع الخدمات المالية بالسوق الأول. وأسست شركة البورصة كشركة مساهمة كويتية عامة في أبريل/نيسان عام 2014؛ بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم 2013/37 الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2013.

ويبلغ رأسمال شركة البورصة المصدر والمدفوع بالكامل نحو 20.08 مليون دينار موزعاً على نحو 200.8 مليون سهم وجميعها أسهم نقدية مدفوعة. وتُعد الشركة البورَصة الرسمية لدولة الكويت بعد أن حصلت على ترخيص بذلك من هيئة أسواق المال في تاريخ 5 أكتوبر 2016. وفي ديسمبر 2019، اكتملت عملية الخصخصة من خلال الاكتتاب العام لحصة هيئة أسواق المال البالغة 50 بالمئة من أسهم الشركة، وذلك للمواطنين. وبناءً على موافقة الهيئة، تم تداول أسهم الشركة في البورصة (السوق الأول) ابتداءً من أمس. وبذلك تكون بورصة الكويت هي أول بورصة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص تدرج أسهمها في ذاتها بمنطقة الخليج أو ما يعرف عالمياً بمصطلح (Self – listed Exchange).

كانت هيئة أسواق المال أصدرت في مطلع سبتمبر الجاري، قراراً بالموافقة على طلب إدراج شركة بورصة الكويت بالسوق الأول، وذلك بعد استيفاء طلب الإدراج المقدم من شركة الاستثمارات الوطنية – بصفتها مستشار الإدراج – لجميع المتطلبات اللازمة للبت في الطلب.

### بمناسبة مرور 10 سنوات على تأسيسها

# «أسواق المال» تجري تقييم لرسالتها الإستراتيجية الهادفة لـ«بناء هيئة تنظيمية رقابية رائدة»

يصادف شهر سبتمبر الحالي مرور عشر سنوات كاملة على صدور المرسوم الأميري رقم (338) بتشكيل أول مجالس مفوضي الهيئة (بتاريخ 8 سبتمبر 2010)، والذي أعقب صدور قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية في فبراير من العام ذاته.

وبهذه المناسبة قامت الهيئة بإجراء عملية تقييم ذاتي لما تم تحقيقه من رسالتها الإستراتيجية الهادفة لـ«بناء هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في دولة الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية تواكب أفضل الممارسات الدولية».

تبين بموجبها تحقيق نجاحات لافتة في مساراتها المتعددة، تكتفي بالإشارة إلى أبرز ها على صعيد كل منها، بدءاً بالارتقاء بكفاءة بيئة الاستثمار المحلية التي شهدت قفزات نوعية هائلة في مجال مؤشرات تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية (تحسن ترتيب دولة الكويت من المرتبة 97 من أصل 190 دولة في عام 2017 إلى المرتبة 51 أواخر عام 2019 وفقاً لتقرير مجموعة البنك الدولي).

إضافةً إلى ترقيات متتالية للبورصة المحلية عكست نجًاعة الإجراءات المتخذة، وأعطت مؤشرات جد إيجابية عن بيئة الاستثمار المحلّية، مروراً بما تم تحقيقه على صعيد ثاني تلك المسارات ذي الصلة بخدمة التوجهات التنموية الحكومية حيث قطعت الهيئة أشواطاً هامة على صعيد تنفيذ مشاريع عدة تندرج في هذا الإطار ، كمشروع الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، و مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، و مشروع معايير كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، و المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، كما أن ثلاثاً من مشاريع الهيئة الحالية مدرجة في الخطة الإنمائية الثالثة للدولة و هي مشاريع (تطوير منظومة سوق المال.

وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية Fin Tech، تأسيس كيان معرفي متخصص في أسواق المال)، وصولاً لآخر تلك المسارات المتعلق بالتوافق مع المعايير الدولية، حيث يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى تحقيق الهيئة امتثالاً تاماً مع (33 (مبدأً من مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيسكو» الـ (37) أي ما نسبته 89 بالمئة، وهو مؤشر ذو دلالات هامة في اتجاهات عدة، مع الإشارة إلى أن الهيئة تستهدفً نسبة امتثال كاملة 100%، وقد سبق ذلك انضمام الهيئة إلى عضوية هذه المنظمة الدولية في عام 2017.

كما حصلت على عضوية اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط ولجنة النمو و الأسواق الناشئة، و كان لها حضوراً فاعلاً في عضوية العديد من اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة تلك المنظمة الدولية، كما تم العمل وبنجاح على استكمال تصنيف الكويت كسوق ناشئة لدى المؤشرات العالمية الثلاثة المتعارف عليها ( FTSE Russell ، SP DJI، MSCI).

وأخيراً، فإن هيئة أسواق المال إذ تنظر بعين الرضا لما تحقق في مسار رسالتها الإستراتيجية فإنها تؤكد أن مبعث رضاها أمران: أولهما نجاحها في أداء بعض الأدوار المنوطة بها في إطار توجهات تنموية منبثقة من رؤية أميرية سامية، وثانيهما اعتمادها بصورة تامة على كفاءات وطنية لتحقيق مستهدفاتها، مع الإشارة إلى أن طموحاتها لا تقف عند حدود ما تحقق وأنه ثمة آفاقاً إستراتيجية جديدة تسعى لتحقيقها في المرحلة المقبلة تأمل أن تشكل أحد أركان التحول إلى المركز المالي المنشود.

# «بيتك» يؤكد اجتماع العمومية اليوم.. بعد تعذر قبول طلب «الهيئة» بالتأجيل

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن تعذر قبول طلب هيئة الاستثمار بتأجيل موعد اجتماع العمومية العادية للبنك، مؤكداً على انعقادها في موعدها اليوم الثلاثاء.

وقال «بيتك» في بيان للبورصة الكويتية امس الاثنين، إن مجلس إدارة البنك قرر بالأغلبية في اجتماعه رقم (8) الذي انعقد بالأمس، تعذر قبول طلب الهيئة، حيث إن فترة المجلس الحالي قد انتهت منذ عدة أشهر.

وأكد البنك انعقاد الجمعية العامة العادية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس إدارة «بيتك» للثلاث سنوات القادمة (الدورة الخامسة عشر: 2020 – 2022) في التاريخ والوقت السابق الإفصاح عنهم.

كان البنك أعلن في نهاية أغسطس الماضي، عن موعد العمومية المُشار إليها اليوم الثلاثاء الموافق 15 سبتمبر 2020، وذلك لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير المستقلين للثلاث سنوات القادمة.

يُذكر أن حمد عبدالمحسن المرزوس هو رئيس مجلس الإدارة الحالي للبنك، وينوب عنه في منصبه عبدالعزيز يعقوب النفيسي، بعضوية 8 أعضاء آخرين.

وتمتلك الهيئة العامة للاستثمار الحصة الأكبر في رأسمال «بيتك» بنسبة 24.08 بالمئة، تليها حصة الهيئة العامة لشؤون القصر بنحو 10.48بالمئة، ثم الأمانة العامة للأوقاف بواقع 7.3%، ثم حصة المؤسسة العامة للتأمينات بنحو 6.19 بالمئة.

ويبلغ رأسمال البنك المصدر والمدفوع 767.41 مليون دينار تقريباً موزعاً على نحو 7.674 مليار سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

كانت أرباح «بيتك» تراجعت 47.1 بالمئة بالنصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 56.92 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 107.67 مليون دينار.

# «بوبيان» يتبرع لجمعية الهلال الأحمر الكويتي لصالح عمليات الإغاثة في لبنان

في ظل الجهود الإنسانية التي تقوم بها دولة الكويت لإغاثة الاشقاء في لبنان أعلن بنك بوبيان عن تبرعه مالياً لجمعية الهلال الأحمر الكويتي لصالح مختلف عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار في لبنان جراء الانفجار الضخم الذي تعرضت له بيروت الشهر الماضي .

وقام مدير عام بنك بوبيان وليد خالد الياقوت مع وفد يمثل البنك بزيارة إلى مقر جمعية الهلال الاحمر الكويتي حيث التقوا رئيس مجلس الإدارة الدكتور هلال الساير وعدد من مسؤولي جمعية الهلال الأحمر واطلعوا على الجهود التى تبذل في هذا الصدد.

وقال الياقوت « نيابة عن جميع موظفي بنك بوبيان قمنا بتقديم دعم مالي لجمعية الهلال الأحمر الكويتي لتقديمها للاشقاء في لبنان من خلال شراء الاجهزة والمعدات والاحتياجات الضرورية التى يحتاجونها في الوقت الحالي في ظل الظروف الاستثنائية التى يحيون فيها».

وأضاف ان ابرز ما يميز تبرع بنك بوبيان انه جاء من تبرعات الموظفين الذين آلمهم المصاب الذي تعرضت دولة شقيقة إلى جانب الجزء الخاص من التبرع من قبل إدارة البنك ضمن مسؤولتنا الاجتماعية «.

من جانبه قال الساير ان الكويت ومنذ بدء الازمة اللبنانية لم تدخر جهداً على كافة المستويات الرسمية والشعبية وهو ما يعبر عن أصالة الكويتيين واغاثتهم للمحتاج ودورهم الإنساني الذي عرفوا به على مدار عقود طويلة.

واضاف « لعب القطاع الخاص الكويتي سواء على مستوي المؤسسات أو الافراد دور مميز في إغاثة الاشقاء في لبنان مثمناً مبادرة بنك بوبيان كنوذج للقطاع المصرفي الكويتي.

وتقدم الساير بالشكر لبنك بوبيان والعاملين فيه على مبادرتهم بدعم لبنان من خلال تقديم الدعم المالي لجمعية الهلال الأحمر الكويتي باعتباره الجهة المنوطة في الكويت بالقيام بالدور الرئيسي في مساعدة الاشقاء في لبنان .

يذكر أن جمعية الهلال الأحمر الكويتي ومنذ اليوم الأول نظمت حملة لجمع التبرعات المالية لدعم الشعب اللبناني الشقيق للمساهمة في توفير العلاج والأدوية وجميع المستلزمات الضرورية لايواء المتضررين من جراء الانفجار .

وساهم تقديم المعدات والاجهزة الطبية للمستشفيات من قبل جمعية الهلال الأحمر الكويتي بالتعاون مع السفارة الكويتية في بيروت والصليب الأحمر اللبناني في رفع جزء من الأضرار التي لحقت ببيروت ومكنها من متابعة خدمة المواطنين طبياً قدر المستطاع.

# «السكنية» الكويتية تبرم ثاني اتفاقيات الشراكة بمدينة «جابر الأحمد»

أبرمت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح امس الاثنين، اتفاقية شراكة مع شركة جي تو (J2) المتحدة للمقاولات العامة للمباني، للفرصة الاستثمارية الواقعة في مدينة جابر الأحمد السكنية.

وبحسب بيان رسمي، تأتي عملية توقيع المؤسسة لتلك الاتفاقية كإجراء لاحق لتوقيع وثيقة الالتزام الخاصة بتلك الفرصة الاستثمارية في يونيو الماضي، وذلك مع المستثمر الفائز الممثل في تحالف بقيادة شركة الأرجان العالمية العقارية وشركة المجموعة المشتركة العالمية العقارية.

وبهذه المناسبة، صراحت وزيرة الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان، رنا عبدالله الفارس، بأن إجراءات الطرح والتعاقدات تمت وفقاً للقانون (47) لسنة 1993 ولائحة الاستثمار الصادرة بالقرار الوزاري رقم (32) لسنة 2016 وتعديلاته وقانون الشراكة بين القطاع العام والخاص رقم (116) لسنة 2014 ولائحته التنفيذية.

وأوضحت الفارس أن إجمالي تكلفة تطوير هذا المشروع في مدينة جابر الأحمد السكنية تبلغ نحو 50 مليون دينار، ويتم استثماره من قبل شركة المشروع دون أي أعباء مالية على المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأشارت إلى أن إجمالي إيرادات المؤسسة المتوقعة من ذلك المشروع خلال فترة الشراكة ولكامل فترة الاستثمار والبالغة 25 عاماً، تُقدر بنحو 14.8 مليون دينار. كما أشادت الوزيرة الفارس بدور القطاع المصرفي في دولة الكويت على التفاعل والمساهمة مع المطورين في تمويل المشاريع وفق الهيكلة والأطر التعاقدية الموضوعة من قبل المؤسسة.

من جانبها، كشفت نائب المدير العام لشؤون الاستثمار ومشاريع القطاع الخاص بالمؤسسة هديل بن ناجي، بأن هذه الفرصة تقع على مساحة أرض تبلغ 148.46 ألف متر مربع تقريباً، ومساحة بناء تبلغ 125 ألف متر مربع، تتضمن مركز تجاري يتكون من مساحات مكتبية ومعارض وصالة متعددة الأغراض بالإضافة إلى مقاهي.

وأوضحت بن ناجي أن مشاريع الشراكة تعمل كذلك على تخفيف العبء المالي والإداري على عاتق المؤسسة من خلال تحويل الأراضي غير المُدرة للدخل إلى أصول ذات عوائد مُجزية ومُتنامية وضمان الوصول إلى أعلى معايير الجودة من خلال التنافس بين شركات القطاع الخاص، وخلق فرص استثمارية وظيفية للشباب الكويتي.

# «الأنظمة» تبيع أجهزة لـ«الخطوط الكويتية» بـ380 ألف دينار

أعلنت الأنظمة الآلية عن قيام الشركة بيع أجهزة حاسب آلي ومُلحقاتها وأجهزة شبكات لشركة الخطوط الجوية الكويتية بمبلغ قدره 379.75 ألف دينار.

وقالت «الأنظمة» في بيان للبورصة الكويتية أمس الاثنين، إن الأجهزة المُباعة كانت الشركة قد وفرتها لـ«الخطوط الكويتية»؛ لتقديم خدمات البنية التحتية لدائرة تكنولوجيا المعلومات خلال التعاقد السابق الذي انتهى في 31 مارس 2020.

وأوضحت «الأنظمة» في البيان أن مبلغ البيع سوف ينعكس أثره بالزيادة على الأرباح التشغيلية للشركة خلال الربع الثالث من العام الجاري.

كانت الشركة أعلنت في مطلع سبتمبر الجاري، عن إتمام إجراءات التعاقد مع «الخطوط الكويتية»؛ لتقديم خدمات البنية التحتية للأخيرة، وذلك بمبلغ 3.77 مليون دينار. الجدير بالذكر أن «الأنظمة» تحولت للخسارة بنهاية النصف الأول من العام الجاري بقيمة 441 ألف دينار، مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي البالغة 23 ألف دينار.